

(أول ١٥ اسماً يشكلون اللجنة المصغرة)

«الوطن» تنشر أسماء أعضاء اللجنة الدستورية المدعومين من الحكومة السورية

١- أحمد الكزبري
٢- أمل يازجي
٣- جميلة الشرجي
٤- أشواق عباس
٥- أحمد عنوس
٦- أمجد عيسى
٧- رياض طاون
٨- محمد خير العكام
٩- جمال قادري
١٠- محمد عصام هزيمة
١١- ميثم الطاس
١٢- دارين سليمان
١٣- عبد الله السيد
١٤- نزار سكيك
١٥- محمد أكرم عجلاي
١٦- عيسى المخول
١٧- نزار صدقني
١٨- حسين فرحو
١٩- محمد علاء تيناوي
٢٠- محمد ماهر قباقيب
٢١- سعيد نحلي
٢٢- عبد القادر قبلاق
٢٣- نورا اريسيان
٢٤- مودع ناصر
٢٥- خالد العبود
٢٦- محمد براء قاطرجي
٢٧- رضوان مصطفى
٢٨- رائدة وقاف
٢٩- حسن الأشرش
٣٠- جاسنيت قاطان
٣١- محمد خير كلنهر
٣٢- ايهم الحوراني
٣٣- تركي حسن
٣٤- محمد ماهر العلي
٣٥- شيرين اليوسف
٣٦- صفوان القربي
٣٧- خالد خزعل
٣٨- فهد العدوي
٣٩- بشير الحلبوني
٤٠- مهي العجلي
٤١- أنيسة عبود
٤٢- طريف قوطرش
٤٣- عبد القادر عزون
٤٤- غسان عباس
٤٥- جازية الشيخ علي
٤٦- موسى عبد النور
٤٧- رمون هلال
٤٨- رياض قاضي أمين
٤٩- إيهاب حامد
٥٠- زياد هزاع

ألقى كلمة سورية أمام اجتماع القمة الـ ١٨ لدول حركة عدم الانحياز في العاصمة الأذرية باكو

المقداد: سورية مصممة على التصدي للعدوان التركي بكل الوسائل المتاحة



نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد رئيس وفد سورية خلال مشاركته في قمة دول حركة عدم الانحياز في العاصمة الأذرية باكو (سانا)

وكالات

أكدت سورية أنها مستمرة في مكافحة الإرهاب بالتوازي مع حل سياسي للأزمة بقيادة وملكية سورية ومن دون تدخل خارجي، ولفتت إلى أن الاعتداءات على أراضيها من أي طرف ستكون لها تداعيات سياسية على العملية السياسية وعلى عمل لجنة مناقشة الدستور، مؤكدة تصميمها على التصدي للعدوان التركي بكل الوسائل المتاحة وعلى عزمها تحرير كل ذرة من ترابها وطرد أي وجود أجنبي غير شرعي على أراضيها.

وقال رئيس وفد الجمهورية العربية السورية إلى قمة دول حركة عدم الانحياز، نائب وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد في كلمة سورية أمام اجتماع القمة الـ ١٨ لدول الحركة المنعقد في العاصمة الأذرية باكو، وفق وكالة «سانا» للأنباء: يتزامن انعقاد قمنا اليوم في محاولة الدول الغربية الانقضاض على دول الحركة بهدف التأثير في دورها بصناعة عالم اليوم.

وأشار المقداد إلى أن سورية من منطلق إيمانها بأهداف الحركة النبيلة ويحكم تجربتها في معالجة الأزمة فيها وعلى الرغم مما حققته من انتصارات بفضل بطولات الجيش العربي السوري وساعدة الحلفاء والأصدقاء ترى أن أحد أخطر ما يواجهه عالم اليوم هو تقشي ظاهرة الإرهاب إقليمياً ودولياً بدعم وتمويل وتسليح وتجنير من حكومات دول باتت معروفة للجميع.

وأوضح المقداد أن سورية من منطلق إيمانها بركبتها وتنظيمها داعماً و«حبهة النصر» والتنظيمات والكيانات الأخرى المرتبطة فيما في سورية وفي أجزاء كثيرة من الدول، تشكل دليلاً واضحاً على تقادم ظاهرة الإرهاب وبلوغها حدواً غير مسبوقة.

وجد المقداد تأكيد موقف سورية أن الطريق للفضاء على الإرهاب معروف للجميع وأن تقاضى دول فاعلة مثل الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي عن محاربة الإرهاب وانتهاجها أسلوباً انتقائياً في مكافحة يندب وتمت وجود إرادة سياسية لديها للفضاء عليه واجتثاث جذوره، داعياً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات رادعة حقيقية لمساءلة الدول

الداعمة والممولة للإرهاب وأن يتم تسنيق جهود مكافحة الإرهاب مع البلد المعني وعدم استخدام مكافحة الإرهاب ذريعة للعدوان ولانتهاك سيادة الدول وسلامة أراضيها.

وشدد المقداد على أن الاعتداءات المتكررة على الأراضي السورية ومحاولات النظام التركي المستمرة لإقامة الدول وسلامة أراضيها، دون أي احترام للقانون الدولي والمبادئ السيادية والاستقلال وتزويره مضمون المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حسن الجوار إضافة إلى العدوان المباشر على الأراضي السورية لما يسمى «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة كلها تصرفات أحادية مرفوضة ومدانة وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وخرقاً سافراً لقرارات مجلس الأمن حيال الأزمة في سورية والتي تؤكد جميعها على احترام سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها.

وأعرب المقداد عن الشكر لدول عدم الانحياز على تضامنها مع سورية وإدانتها للعدوان التركي، مؤكداً تصميم سورية على التصدي للعدوان التركي بكل الوسائل المتاحة وعلى عزمها تحرير كل ذرة من ترابها وطرد أي وجود أجنبي غير شرعي على أراضيها مهما كانت التضحيات، ومجدداً الدعوة للمهجرين للعودة.

وبين المقداد أنه لم يعد يخفى على أحد أن المستفيد الأول مما يجري في سورية والمنطقة هو كيان الاحتلال «الإسرائيلي» الذي لم يكف باستمرار احتلاله الأراضي العربية، بل أمعن في طغيانه من خلال قيامه باعداءات مباشرة على سورية ودول أخرى في المنطقة ما ينذر بوضع المنطقة على شفير الهاوية ويدفع للقيام بسيناريوهات لا يستطيع أحد توقع مداها أو تداعياتها على السلم والأمن الدوليين.

وشدد المقداد على أن الحرب الإرهابية على سورية والعدوان المتكرر على أراضيها لن يجرها عن تمسكها بحقها غير القابل للتصرف في استعادة الجولان المحتل كما بكل الوسائل التي يملكها القانون الدولي ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبين المقداد أن الحرب الإرهابية التي تشن على سورية لن تحيدها أبداً عن موقفها الثابت والمبدئي بدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس وضمان حق

سورية تطغى على كلمات المشاركين

الوطن - وكالات

طغى الملف السوري والأحداث الجارية في البلاد على كلمات المشاركين في القمة الـ ١٨ للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز المنعقدة في العاصمة الأذربيجانية باكو، إذ دعا الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل أسس إلى إنهاء الحرب الإرهابية التي تشن ضد الشعب السوري، وجددت مصر التأكيد على أن العدوان التركي على الأراضي السورية خرق للقانون الدولي، بينما أكدت العراق والأردن ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية واحترام سيادتها ووحدتها أراضيها.

وفي كلمته خلال القمة التي انطلقت أول من أمس، أكد الرئيس الكوبي، حسب وكالة «سانا»، ضرورة وحدة شعوب العالم في مواجهة السياسة العدائية التي تنتهجها الإدارة الأميركية تجاهها، مشدداً على أهمية حل النزاعات الدولية عبر الحوار.

وجدد كانيل رفض القرارات أحادية الجانب التي اتخذتها أميركا لدعم كيان الاحتلال الصهيوني ومحاولاتها استهداف الدول المستقلة، داعياً إلى إنهاء الحرب الإرهابية التي تشن ضد الشعب السوري وإيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

بدوره قال وزير الخارجية المصري، سامح شكري: إن «سورية» تتعرض لاعتداء جديد على أراضيها يمثل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً للقانون الدولي والمبادئ التي تأسست عليها حركة عدم الانحياز.

وأضاف: «إننا نطالب بوقف فوري لهذا العدوان وانسحاب القوات المعتدية، لافتاً إلى ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية وفق القرار الأممي ٢٢٥٤».

وشدد شكري على ضرورة تعاون المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب الذي يهدد الاستقرار العالمي، معتبراً أن قيام أنظمة دول بعينها باستخدام الإرهاب كوسيلة لتحقيق مآربها وأهدافها السياسية يؤكد ضرورة اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب والتصدي لكل التنظيمات والجماعات الإرهابية أينما وجدت وضرورة قيام مجلس الأمن الدولي بالدور المطلوب منه لمحاسبة الأنظمة المتورطة بالإرهاب.

من جانبه، شدد وزير الخارجية العراقي محمد علي الحكيم على عروية الجولان المحتل، مؤكداً رفض بلاده للاحتلال الصهيوني له، وحرص العراق على إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية مبني على مكافحة الإرهاب واحترام سيادتها ووحدتها أراضيها، حسب «سانا».

وشدد الحكيم على ضرورة بناء العلاقات الدولية على أساس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعاون لمواجهة الإرهاب والتطرف.

من جهته أكد وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، حسب وكالة «عمون الأردنية» ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي كله جهوداً لإنهاء الأزمة السورية عبر حل سياسي، «يصنعه السوريون، ويقبله السوريون، حل يحفظ وحدة سورية وتماسكها وسيادتها، ويبعد لها أمنها واستقرارها، ويخلصها من الإرهاب، فيعود لها موطنها الذين شردتهم الأزمة، وتستعيد سورية عافيتها ودورها ركيزة من ركائز أمن الشرق الأوسط واستقراره ومنظومة العمل العربي المشترك».

وأكد الصفدي أنه لا بد من مقاربات جديدة فاعلة لحل الأزمة، مقاربات يحكمها الحرص على سورية وشعبها الأصلي، لا صراع الأجدات والمصالح الإقليمية والدولية على حساب سورية وعلى حساب شعبيها الأصلي، مبيناً أن المهجرين السوريين ضحايا يجب أن تتحمل جميعاً، لا الدول المستضيفة وحدها، ومسؤولية توفير العيش الكريم لهم، إلى حين عودتهم إلى وطنهم، معتبراً أن الإرهاب آفة لا تنتهي إلى حضارة أو دين، هو عود مشترك يستوجب دحره منجبة شمولية تحاربه عسكرياً وأمنياً وفكرياً.

وشدد الصفدي على أنه من غير احترام القانون الدولي وحق كل الشعوب في العيش بحرية وكرامة، لن تستطيع المجتمع الدولي إنهاء الظلم والصراعات والحروب، وبدرح الإرهاب الظلامي والقضاء على الجريمة المنظمة.

نظام أردوغان واصل عدوانه وقصف العديد من القرى واستشهاد امرأتين

الجيش ينفذ أضخم عملية انتشار منذ ٥ سنوات في الشمال ويصل مشارف الحدود مع تركيا



الجيش السوري يوسع عملية انتشاره في الشمال ويصل إلى الحدود التركية (سانا - أرشيف)

الوطن - وكالات

في إطار واجبه الوطني بالدفاع عن الوطن وصد العدوان التركي وحماية الأهالي، من عدوان النظام التركي والتنظيمات الإرهابية التابعة له، واصل الجيش العربي السوري، أمس، انتشاره في ريف الحسكة وندخل إلى العديد من القرى، وسط تأكيدات أن هذا الانتشار يعد الأضخم منذ خمس سنوات في المنطقة، وذلك بالتوافق مع خرق الاحتلال التركي لمذكرة «سوتشي» ومواصلة العدوان على الأراضي السورية.

وأفادت وكالة «سانا» للأنباء، بأن وحدات الجيش العربي السوري دخلت الحدود الإدارية لمحافظة رأس العين على محور طريق تل تمر- رأس العين بالريف الشمالي لمحافظة الحسكة وذلك لمواجهة العدوان التركي وحماية الأهالي من اعتداءات التنظيمات الإرهابية.

ونقلت الوكالة عن مراسلها: أن وحدات من الجيش تابعت انتشارها في ريف الحسكة الشمالي الغربي وندخلت منذ صباح اليوم ٨ قرى على محور طريق تل تمر- رأس العين هي القاسمية والرشيدية والداوودية والعزيبية والسيبابية والجميلية وخربة الدبس والظهرة لتصل إلى مشارف الحدود السورية التركية.

ولفت المراسل إلى أن وحدات الجيش تتبع تقدمها وانتشارها في ريف المدينة وصولاً إلى الحدود السورية التركية بالتوازي مع تسيير دوريات الشرطة العسكرية الروسية برفقة وحدة من الجيش العربي السوري على طريق تل تمر- رأس العين.

من جانبه، أقر «المركز السوري لحقوق الإنسان» المعارض، بأن

رتلاً كبيراً جداً تابعاً لقوات الجيش والقوات الروسية مؤلف من مئات الآليات محملة بمعدات عسكرية ولوجستية وأكثر من ٢٠٠٠ جندي، قدم من الطبقة نحو عين عيسى واتجه نحو طريق الحسكة.

وأكد أن الرتل بدأ انتشاره على قوات الأوتوستراد، حلب المعروف بالـ m4 وأنه سيتم وضع حواجز وتقاط على الأوتوستراد، لافتاً إلى أن هذا الرتل يعد الأكبر من نوعه منذ إبرام مذكرة التفاهم بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان في مدينة «سوتشي» الروسية الثلاثاء الماضي.

وأعتبر «المركز» أن عملية الانتشار هذه هي الأضخم للجيش السوري على الإطلاق منذ ٥ أعوام.

وأشار إلى توجه رتل لقوات الجيش مؤلف من عدة آليات إلى شرق مدينة عين العرب بريف حلب، بالتوافق مع وصول رتل عسكري روسي إلى منطقة عين العرب وتوجهه إلى الريف الغربي لمدينة.

مقابل ذلك، وفي خرق واضح لمذكرة «سوتشي» بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، واصلت قوات الاحتلال التركي عدوانها على الأراضي السورية، وذكرت «سانا» أن تلك القوات نفذت قصفاً مدفعياً على قرى تل صخر- العطية- النداس- لودي- بردارة- جافا على طريق رأس العين- الدرباسية وعلى قرية الحمدانية بريف رأس العين.

وفي وقت لاحق من أمس، أكدت الوكالة استشهاد امرأتين جراء استهداف العدوان التركي بالمدفعية قرية خربة قراج بريف رأس العين، بالتوافق مع تحليق مكثف لطيران الاستطلاع التركي في أجواء الشريط الحدودي ومدينة القامشلي.

بموازاة ذلك، اشتبك إرهابيون موالون للاحتلال التركي مع مجموعات من ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» المنحلة في قرية الطويلة ولبلان بالريف الشمالي الغربي لتل تمر شمال الطريق الدولي، حسب «سانا».

على صعيد متصل، وأصلت الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي نهب وسرقة ممتلكات المواطنين في المناطق التي احتلتها، حيث ذكر «المركز» أن تلك الميليشيات وأصلت عمليات السرقة وتغيث المنازل والمحال في رأس العين، وريف بلدة عين عيسى ومدينة تل أبيض شمال الرقة، إضافة لحرق منازل المواطنين بعد نهبها ولاسيما في رأس العين، فضلاً عن سرقة الآلات الزراعية والسيارات واستمرار خطف

قولاً واحداً

السياسة وانهمار التوقعات

مازن بلال

يمكن اعتباره شهر كسر الاحتمالات ابتداء من الانسحاب الأميركي السريع من شمال شرقي سورية، إلى حالة اضطراب في لبنان التي يقدر ما تحمله من إمكانية الفوضى فإنها تشكل مسارات سياسة جديدة، وصولاً إلى مساحة العراق التي تعبر عن انهيار المنظومة السياسية رغم جميع محاولات التهدئة، فالأزمة السورية التي ستشهد اجتماع اللجنة الدستورية نهاية الشهر الجاري: تشهد أيضاً إيقاعاً سياسياً متحولاً ليس على أرضها فقط بل في محيطها الجغرافي أيضاً.

عملياً لا يمكننا رسم رابط واضح بين جميع الأحداث، وربما من العبث البحث عن ترابط في التداعيات التي تحدث وخاصة تفاصيل الأزمة السورية، فالعلاقة الإقليمية أصبحت أقل متوقفة من أي وقت سابق، وهي لا تملك مرجعية سياسية محددة لأنها لا تملك سياقاً محدداً، فالانسحاب الأميركي من سورية على سبيل المثال لم يخلف فراغاً كما كان متوقعاً، إنما رسم جيهاً جديدة تحاول موسكو استيعابها عبر الاتفاق الأخير مع أنقرة، والاضطراب في لبنان الذي يطرح تحديات من انتقاسات وتدابير الدول في صراع أهلي، يكبح حرية التحرك الدبلوماسي دولياً وإقليمياً، وتلاحظ أن تسعة أيام من التظاهر لم تستدع أي مبادرة إقليمية أو دولية.

هذا المناخ الإقليمي سيخيم بشكل أو بآخر على انعقاد اللجنة الدستورية، وسيؤثر في نوعية التحالفات الدولية لإنجاح عمل اللجنة وعلى علاقات أطرافها مع الجهات الدولية، فإيوانة لبنان تدفع للحزب مجدداً من النهاب في دعم طرف أو التخلي عن طرف آخر، وربما ستظهر قواع مختلفة للنظر إلى جميع العلاقات الإقليمية بناء على ما ستؤول إليه الأمور نتيجة التظاهرات المستمرة.

عدم وجود سياق واضح للحدث الإقليمي هو بعد ذاته رؤية جديدة للتعامل مع شرقي المتوسط، وبالنسبة للأزمة السورية فإنه يبدو أن هناك احتمالين أساسيين: الأول: انعقاد اللجنة الدستورية بعد أدنى من التركيز الدولي دبلوماسياً، فأحدث اللبائني هو الأخطر والأكثر انفتاحاً على مساحات التغيير العنيف أو السلم، فمهما آل إليه الوضع فإنه سيشكل فضاء إقليمياً مختلفاً ودافعاً إقليمياً لإعادة النظر في الأزمة السورية من جديد، لبحثها وفق ما سبقه الوضع اللبناني الجديد.

الثاني: يرتبط بشمال شرقي سورية، فبعد الترتيبات العسكرية هناك مساحة سياسية تحتاج لرسم علاقاتنا من جديد، وسينعكس هذا الأمر على عمل اللجنة لا يفي الاحتمالان السابقان أي تطورات غير متوقعة، فعلى عكس ما يحدث في الشمال الشرقي لسورية من جهود روسية للتأثير في الحدث، فإن لبنان خالية من التعامل الدبلوماسي المباشر، والحديث عن تدخلات غير معلنة لا يفي أن ما يجري لا يملك حتى اللحظة نهايات واضحة، ومع وجود أعداد كبيرة من المهاجرين والأجانب السوريين في لبنان، فإن إمكانية دخولهم بشكل قوي على خط الأزمة السورية أمر وارد، وحتى في تركيا بعد احتلالها مناطق من الشمال السوري فإن اللاجئين لم يعودوا ورقة تكتيكية فقط، بل زاد احتمال اعتبارهم عاملاً ضمن عمل اللجنة الدستورية.

ما يجري يجعل الأزمة السورية عاتمة على مساحة متوجهة من الاحتمالات تتطور وتتصاعد، وهو ما يجعل عمل اللجنة الدستورية أكثر تعقيداً مما هو مرسوم له، لأن سورية هي الجغرافية التي تفصل حالياً بين اضطرابين: العراق ولبنان، بعد أن كانتا منطقتي فوضى ضمن علاقات الشرق الأوسط المتوترة.